أساليب التخطيط الاقتصادى فى ظروف التعبئة والحرب

للدكتور محمود عبد الفضيل

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـــ جامعة كيمبريدج

مقـــدمة :

ان المفهوم التقليدى للحرب القـائم على الارتكان الى **استراتيجية عسكرية بحتـة** قد غدا مفهوما باليا ومرفوضا حتى فى صفوف العسكريين المحترفين فى الغرب(١) ، فيكاد يتفق الجميع الآن على أن التعبئة من أجل الدفاع الوطنى يجب أن تكون شاملة لكافة مرافق الحياة البشرية العسكرية والاقتصادية والسياسية والاعلاميـة . اذ أن كل تفكير استراتيجى صائب فى مواجهـة مهمات التحرير والتعبئة الوطنية يقتضى النظرة الشاملة ودراسة أوجه الترابط والتفاعل بـين عناصر المجهود العسكرى ، التخطيط الاقتصادى ، التعبئة السياسية والشعبية فى جميع مرافق الحياة الوطنية .

وهذا المقال يمثل مساهمة متواضعة من الكاتب لاستطلاع **عنـاصر المشكلة التخطيطية** فى ظروف التعبئة والحرب على سوء واقعنا الاقتصادى والاجتماعى الخاص . ويتعدى نطاقه تطبيق الأفكار الرئيسية الواردة بهذه الدراسة الظرف التاريخى الراهن الذى يعيشه مجتمعنا ليمتد آفاق أوسع يتعلق بنجاح عمليـة التعبئة الشاملة للاقتصاد لمواجهة أية احتمالات العدوان الامبريالى ـ الصهيونى فى المستقبل .

وتنقسم هذه الدراسة الى أربعة أقسام رئيسية : القسم الأول نحاول القاء ضوء جـديد على نوعية الترابط فى هيـكل الانتاج القومى بحثا عن « النواة » الأساسية لاقتصاد البلاد وتوضيح الأهمية التخطيطية لهذا النوع من الدراسات فى ظروف التعبئة والحرب . ويعالج القسم الثانى من هذه الدراسة المشـاكل التخطيطية المتعلقة باعادة تخصيص الموارد فى ظروف التعبئة والحرب وعلاقة ذلك بالتركيب القطاعى للانتاج القومى والمقدرة الدفاعية للاقتصاد الوطنى .

ويناقش القسم الثـالث من الدراسة المشاكل المتعلقـة بتخطيط الدخول ، الأثمان والاستهلاك فى ظروف التعبئة والحرب مع الاهتمام الخاص **بالجانب المالى** للعملية التخطيطية بغرض مكافحة الضغوط التضخمية . أخيرا يناقش القسم

---

(١) انظر فى ذلك كتاب الجنرال اندريه بوفر : « مدخل الى الاستراتيجيـة » ، باريس ١٩٦٥ .

الرابع بعض الاجراءات التنظيمية اللازمة لأحكام المجهود التخطيطى فى ظـــروف التعبئـــة والحرب مع توجيه اهتمام خاص الى مشـــاكل الاختناقات السلعية والموازنات التخطيطية الطارئة فى ظروف احتمالية يصعب التنبؤ بها تحقيقا لقدر أكبر من المرونة والفعالية للمجهودات التخطيطية .

أولا ــ امكانية ضغط الأنشـــطة الاقتصادية والبحث عن « النواة » الأساسية لاقتصاد البـــلاد :

انه لمن المعـــروف بأن نموذج المستخدم ــ والمنتج (Input-Output Model) وفقا لصياغة ليونتيف يقوم على غرض رئيسى وهو أن الهيكل الانتاجى لاقتصاد وطنى معين لهو على درجة عالية من الترابط والتشابك بحيث يصبح غير قابل للتجزئة (Indecomposable) بمعنى أن كل سلعة تحتويها مصفوفة المعاملات الفنية تدخل بشكل مباشر أو غير مباشر فى انتـــاج السلع الأخرى التى تشملها المصفوفة . ولكن الدراسات الحديثة حول هياكل الانتاج قد كشفت عن وجود امكانيات عملية **لتجزئة** الهيكل الانتاجى لاقتصاد قومى معين بشكل يسمح بعزل الأنشطة «غير الأساسية» وتحديد طبيعة **النواة الأساسية** (Kernel or Core) لاقتصاد البلاد(٢) . ويمكن تعريف « النواة » على أنهـــا تشمل الحد الأدنى من النشاطات الانتاجيـــة والاقتصادية والتى تتمتع فيمـــا بينها بدرجة عاليـــة من الترابط ، والتى دونهـــا يتعرض النظام الاقتصادى والنشاط الانتاجى للبـــلاد للانهيـــار .

ولكى يمكن للمخطط التوصل الى تحديد « النواة » ، فان الأمر يقتضى اعداد جداول مدخلات ومخرجات على درجة كبيرة من التفصيل بحيث يمكن التعمق فى دراسة الهيكل الانتاجى لاقتصـــاد معين . ولذا فان المستوى العـــالى للتجميع (High level of aggregation) الذى يطغى على تبويب الأنشطة الانتاجية فى جداول المدخلات والمخرجات عادة ما يحول دون اكتشاف « النواة » التى يتوقف عليها مصير النظام الانتاجى . وبعبارة أخرى ان نماذج المستخدم والمنتج التى يتم اعدادها على مستوى تجميعى عال (عشرة أو خمسة عشر قطاعا مثـــلا) تصبح بالضرورة غير قابلة للتجزئة ولا تسمح بأية دراسة جادة لهيكل النظـــام الانتاجى للاقتصاد القومى .

ومع الافتراض أنه يمكن للمخطط اعداد مصفوفة شديدة التفصيل للمدخلات والمخرجات فان التوصل لتحديد « النواة » (وكذلك الأنشطة القابلة للضغط فى

---

(١) من أهم الدراسات الرائدة فى هذا المجال :

— H. Simon ; ««Causal Ordering, and Indentifiability», in **Studies in Econometric Method,** edited by W.C. Hood and T.C. Koopmans. New York : John Wiley & Sons, 1953.

— O. Morgenstern ; «The Compressibility of Economic Systems and the Problem of Economic Constants», **Zeitschrift Für Nationalokonomie** ,Band XXVI, 1966.

— Roman L. Weil, Jr. ; «The Decomposition of Economic Production Systems», **Econometrica,** Vol. 36, No. 2 (April 1968).

ظروف التعبئة والحرب) ليس بالأمر الظاهر للعيان . وانطلاقا من مصفوفة مفصلة للمدخلات والمخرجات يمكن للمخطط اجراء عدد من التباديل على أعمدة وصفوف المصفوفة بحيث يمكن الوصول الى **اعادة ترتيب** الصفوف والأعمدة بالشكل الذى يفصح عن هيكل معين للترابط فى الاقتصاد القومى ، يمكن معه استكشاف امكانية التجزئة كما تتضح من هيكل المصفوفة المعدلة(١) .

وقد تفصح دراسة الهيكل الانتاجى عن اكتشاف أحد نمطين للعلاقة بين « النواة »(٢) وبين بقية أجزاء النظام الاقتصادى(٣) :

(أ) نمط الترابط الهرمى المتسلسل شكل (١)

(ب) نمط الترابط متعدد الأطراف شكل (٢) .

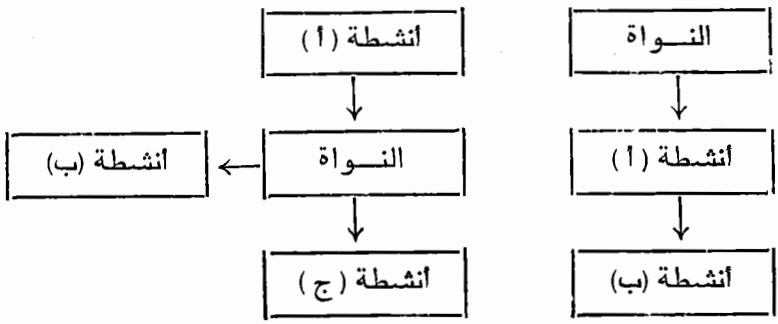

شكل (١)
نمط الترابط المتسلسل
(Chain Connectivity)

شكل (٢)
نمط الترابط متعدد الاطراف
(Star Connectivity)

ومن ذلك يتضح أن تحطيم « النواة » فى كلا الحالتين (أو الحاق الضرر بها) سوف يترتب عليه شلل واضطراب مجمل النشاط الاقتصادى فى مجتمع معين .

واذا انتقلنا من هذا العرض شديد التجريد الى تقريب الأمور الى الأذهان عن طريق ربطها بالمشاكل الواقعية التى يواجهها المخطط . فيمكن تقريب مفهوم « النواة » من الأذهان بالقول بأن مثل هذه « النواة » اذا أمكن تحديدها —

---

(١) يمكن للمخطط الاعتماد على نظام حل (Algorithm) للوصول الى تجزئة النظام الانتاجى باستخدام أساليب التحليل العددى انظر فى ذلك :
D.V. Steward ; «Partitioning and Tearing Large Systems of Equations», **SIAM journal**, Numerical Analysis Ser. B, II, No. 2, (1965).

(٢) ليس من المستبعد أن يكون للنظام الاقتصادى الواحد أكثر من « نواة » ولكننا سنفترض للتبسيط خلال عرضنا ان هناك « نواة » واحدة للنظام الاقتصادى موضع الدراسة .

(٣) انظر : O. Morgenstern, **Op. cit.**, p. 192.

غالبا ما ستشمل فى ظروف لاقتصاد المصرى السلع والخدمات الأساسيةالتالية على سبيل المثـــال ــ وليس على ســـبيل الحصر : الكهرباء ــ البـــترول ــ الأسمدة ــ الأسمنت ــ مواد البناء والتشييد ــ الحديد والصلب ــ المواصلات ــ الكيمياويات ــ الغلال ــ البقول ... الخ . وكذلك يمكن اعطاء أمثلة لبعض الأنشطة التى يمكن **ضغطها** فى ظروف التعبئـــة والحرب التى لا يشملها مفهوم النواة : انتاج الأدوات الموسيقية ، انتاج سيارات الركوب الخاصة ... الخ .

وتجدر بنا الاشارة هنا الىأن طبيعة «النواة» تختلفباختلاف الهيكلالانتاجى ومستوى التطور التاريخى والفنى للقوى الانتاجية فى كل مجتمع على حدة .

ونظرا لهذه الاعتبارات فان الدراسات المتعلقة بتحديد ابعاد «النواة » لاقتصاد معين تعتبر على درجة كبيرة من الاهمية التخطيطية فى ظروف التعبئة والحرب . اذ يمكن للمخطط مثلا التعرف على انه من الممكن ضغط **استهلاك الكهرباء** الى مستوى معين دون ان يترتب على ذلك اى شلل للنشاط الاقتصادى . كذلك يمكن للمخطط التوصل الى ان **الاستهلاك الغذائى** لا يمكن ضغطه بأى حال من الأحوال عنمستوى معين (مثلا ٢٠٠٠ سعر حرارى و ٥٠ جراما من البروتينات فى اليوم فى المتوسط للفرد الواحد) وبما لا يتجاوز عدد معين من الشهور .

ولتوضيح امكانية حل المشكلة التخطيطية للانتاج بشكل أفضل عندما تتم تجزئة المصفوفة الرئيسية للمعاملات الفنية وتحديد « النواة » الرئيسية للنظام الانتاجى ، دعنا نفترض ان مصفوفة النظام الانتاجى قد تم تجزئتها بالشكل المبسط التالى

$$A = \begin{pmatrix} A_{11} & \vdots & O \\ \cdots & \vdots & \cdots \\ A_{21} & \vdots & A_{22} \end{pmatrix}$$

حيث تشمل المصفوفة الجزئية A_{11} المعاملات الفنية الخاصة بالنظام الانتاجى للنواة ، اذ تحتوى على المعاملات الفنية لمجموعات السلع الاساسية والاستراتيجية التى يمكن انتاجها فى حدود الهيكل الانتاجى للنواة دون الرجوع لاجزاء الاقتصاد القومى الاخرى . وعلى العكس من ذلك فان بقية اجزاء النظام الاقتصادى لا يمكن لها الانتاج الا بالاعتماد على السلع والنشاط الانتاجى للنواة كما يتضح من الصياغة المصفوفة الجديدة **لنموذج المستخدم والمنتج** بعد اجراء عملية التجزئة :

$$\begin{pmatrix} Y_1 \\ \cdots \\ Y_2 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} A_{11} & \vdots & O \\ \cdots & \vdots & \cdots \\ A_{21} & \vdots & A_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_1 \\ \cdots \\ Y_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} X_1 \\ \cdots \\ X_2 \end{pmatrix}$$

حيث :

Y_1 يمثل متجه الانتاج الكلى للسلع الرئيسية التى تحتويها النواة .

Y_2 يمثل متجه الانتاج الكلى للسلع الاخرى التى لا تشملها النواة .

X_1 يمثل متجه الطلب النهائى ــ بما فيها المخزون « المخطط » من السلع الاساسية .

X_2 يمثل متجه الطلب النهائى من السلع الاخرى التى لا تشملها النواة .

A_{11} مصفوفة المعاملات الفنية لنواة النظام الانتاجى ، ونفترض هنا انها مصفوفة مربعة .

A_{21} , A_{22} مصفوفات جزئية للمعاملات الفنية نتجت عن تجزئة المصفوفة الرئيسية للمعاملات (نفترض هنا ان A_{22} مصفوفة مربعة) .

وبالتالى يمكن كتابة نظام المعادلات الذى يعبر عن نموذج المستخدم ــ المنتج فى صيغته الجديدة كالاتى :

$$Y_1 = A_{11} Y_1 + X_1$$

$$Y_2 = A_{21} Y_1 + A_{22} Y_2 + X_2$$

ويمكن حل هذا النموذج ــ لاعطاء « الكميات » الواجب انتاجها ــ بدلالة متجه الطلب النهائى للسلع الاساسية **حلا تتابعيا** على مرحلتين كما يلى :

$$Y_1 = (I - A_{11})^{-1} X_1 \qquad (1)$$

$$Y_2 = (I - A_{22})^{-1} (A_{21} Y_1 + X_2)$$

$$Y_2 = (I - A_{22})^{-1} [A_{21} (I - A_{11})^{-1} X_1 + X_2] \qquad (2)$$

$$= (I - A_{22})^{-1} A_{21} (I - A_{11})^{-1} X_1 + (I - A_{22})^{-1} X_2$$

وهكذا يكتسب مفهوم النواة اهمية تخطيطية كبرى اذ يقتضى تحديد الحد الادنى من المجموعات السلعية
التى تلزم لانتاج مجموعة سلعية اخرى لا غنى عنها فى ظروف التعبئة والحرب.
ويمكن لنا اعطاء مثالا لهيكل انتاجى أكثر تعقيدا من المثال المبسط السابق ، عندما يصبح من الممكن تجزئة المصفوفة الرئيسية للنظام الانتاجى بالشكل التالى :

$$A = \begin{pmatrix} A_{11} & A_{12} & A_{13} \\ 0 & A_{22} & A_{23} \\ 0 & 0 & A_{33} \end{pmatrix}$$

وهنا تأخذ المصفوفة شكلا مثلثيا (Triangular) بعد تجزئتها ، ممايفصح عن وجود علاقة تسلسل هرمية بين النشاطات الانتاجية المختلفة فى الاقتصاد القومى . فمثلا اذا كان انتاج المعدات والعتاد الحربى ومستلزماته يقع فى اطار المصفوفة A_{11} ، فان المخطط لن يهتم فى هذه الحالة بالاختناقات التى قد تظهر فى انتاج المجموعات السلعية فى أجزاء اخرى من الاقتصاد القومى . اما اذا تبين أن انتاج هذه المعداتوالعتاد يستلزم سلعا تدخل فىاطار المصفوفة A_{33} عندئذ يجب على المخطط ان يدرك الحجم الكبير للمشكلة التخطيطية الذى يستلزم الاهتمام بحل مشاكل الاختناقات فى كل اجزاء الاقتصاد القومى .

ثانيا : اعادة تخصيص الموارد فى ظل اقتصاديات التعبئة والحرب :

عند دراسة اعادة تخصيص الموارد فى ظل اقتصاديات التعبئة والحرب ، يحضر للاذهان ذلك المثال التقليدى الذى ضربه الاقتصادى الايطالى الشهير V Pareto حول المفاضلة بين انتاج الزبد او المدافع كمثال للمشاكل المعقدة التى يواجهها المخطط عند اعادة تخصيص الموارد البشرية والمادية المتاحة للمجتمع بين قطاعات المجهود الحربى وقطاعات الانتاج المدنى . فانه من المسلم به ان احتياجات الدفاع الوطنى والتعبئة للحرب تقتضى اقتطاع جزء هام من الموارد الانتاجية المتاحة للمجتمعوتخصيصها لقطاعات المجهود الحربى. ومع التسليم بأن هناك اعتبارات غير اقتصادية ذات طابع سياسى واستراتيجى يتحتم على المخطط ان يعطيها مكان الصدارة عند اجراء عملية اعادة تخصيص الموارد ، الا انه فى الوقت نفسه فأن نجاح المجهود التخطيطى من أجل الدفاع الوطنى والتحرير يتوقف على الأخذ ببعض الاعتبارات الاقتصادية التى لا غنى عنها لضمان تناسق اجزاء الخطة القومية ونجاح عملية الموازنة بين الموارد والاستخدامات على كافة المستويات : الكلى ، القطاعى والاقليمى .

ومن الضرورى أن تبدأ عملية اعادة تخصيص الموارد فى ظروف التعبئة والحرب والوحدات الانتاجية الكبيرة والمتناثرة على السواء : بحصر شامل وتفصيلى للطاقات الانتاجية المختلفة المتاحة فى كافة القطاعات الانتاجيـــة على مستوى المزارع ، المصانع ، الورش الصغيرة ، حتى يمكن للمخطط أن يكون فكرة واضحة عن منحنى الامكانية الانتاجية للمجتمع على المستوى التجميعى ويمكن لنا ايضاح فكرة منحنى الامكانيـــة الانتاجية للاقتصـــاد القـــومى فى صـــورة مبسطة تبين أقصى ما يمكن انتـــاجه من ســـلعتين أساسيتين :

حديد (سلعة أساسية تلزم للتسليح والتصنيع) وقمح (سلعة أساسية للغذاء الشعبى) ، فى ظل كميات الموارد المتاحة فى المجتمع فى فترة زمنيـــة محددة على النحو المبين فى الشكل التالى :

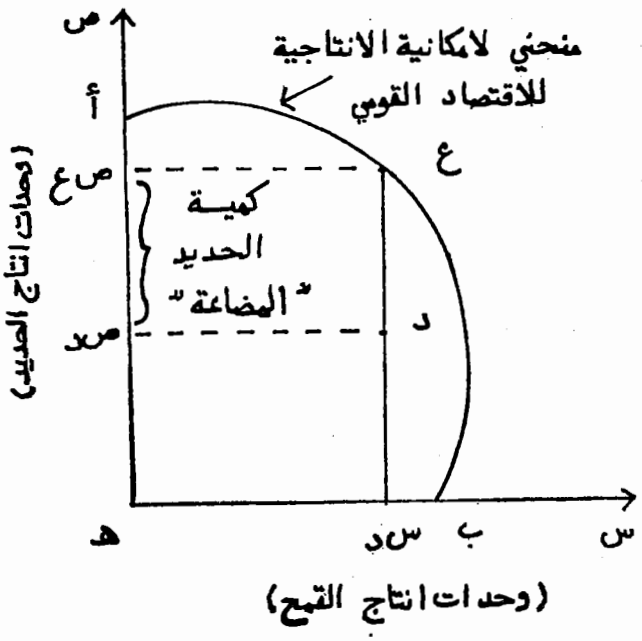

شـــكل (٣)

وكما هو معروف من الكتب المدرسية فان المنحنى أ ب يمثل منحنى امكانيات الانتاج للمجتمع موضع الدراسة والذى يعبر عن أقصى ما يمكن انتاجه من الحديد والقمح فى ظل الموارد المتاحة فى فترة تخطيطية معينة . أما المنطقة ب أ هـ فتسمى بـــ « حيز الامكان » Feasability Area أى المنطقة التى يمكن فى حدودها انتاج كميات من السلعتين بكفاءة أو بدون كفاءة اقتصادية) فى ظل الموارد المتاحة وفى حدود الفن الانتاجى المعروف. وبذا فان احداثيات أية نقطة داخل منطقة « حيز الامكان » مثل النقطـــة « د » تعبر عن الكميات الممكن انتاجها من السلعتين (الحديد والقمح) فى حالة عدم الاستخدام الكامل للطاقات الانتاجية المتاحة .. ويمكن قياس كمية « الضياع » أو « الفاقد » الاقتصادى فى الانتاج القومى بأخذ أحـــد احداثيات النقطة « د » (مثلا يمكن لنا تثبيت كمية القمح التى يمكن انتاجها عند مستوى س ٥) وبذا يكون الصناع فى انتاج الحديد هو الفرق بين ما كان من الممكن انتاجه عند المســـتوى ص ع وبين ما تم انتاجه فعـــلا عند المستوى ص د . وهكذا تبدو أهمية التعرف على منحنى الامكانيـــة الانتاجية للمجتمع لاغراض التخطيط ، فمثلا اذا اتفقت تقديرات جهـــات التخطيط على تقدير احتياجات الاستهلاك العائلى والعام من القمح عنـــد مستوى كمية معينة مثلا س د ، يمكن عندئذ بالرجوع الى منحنى الامكانية الانتاجية للمجتمع تحديد الكمية الممكن انتاجها من الحديد عند المســـتوى ص ع بالشكل الذى يسمح بتحقيق أقصى استخدام للطاقات الانتاجيـــة للمجتمـــع .

ولمزيد من التوضيح والتحليل دعنا نفترض أن الاقتصاد القومى يتكون من قطاعين هما : قطاع السلع الاستهلاكية (الغذائية والكسائية) معبرا عنه بسلعة ممثلة هى القمح ، وقطاع ينتج مستلزمات الانتاج الرئيسية للمجهود الحربى والتصنيع معبرا عنه بسلعة ممثلة هى الحديد . دعنا كذلك نفترض أن عنصر الانتاج الأولى فى المجتمع هو العمل الانسانى مقاسا بوحدات متجانسة هى ساعات عمل / سنة Man - Years وان كافة مستلزمات الانتاج الأخرى لا تخرج عن كونها سلعا يتم انتاجها بالعمل وباستخدام السلع الأخرى التى بدونها هى ناتج العمل الانسانى(١) ومع فرض ثبات المعاملات الفنية للانتاج كما هو الحال فى نموذج المستخدم ــ والمنتج ، يمكن للمخطط التوصل للكميات الكلية من وحدات العمل التى يستلزمها (بشكل مباشر أو غير مباشر) الانتاج الاجمالى الصافى من القمح والحديد فى سنة تخطيطية معينة . ويمكن صياغة المشكلة بدقة باستخدام جبر المصفوفات بناء على توافر البيانات اللازمة معبرا عنها بالمتجهات العمودية التالية Column-Vectors :-

ن = (ن١ ن٢) متجه كميات الانتاج الاجمالى الصافى من السلعتين .

س = (س١ س٢) متجه الاستهلاك النهائى من السلعتين .

ل = (ل١ ل٢) متجه الكميات الكلية من ساعات العمل الانسانى اللازمة بشكل مباشر وغير مباشر لانتاج وحدة سلعية من كل منتج.

ع = (ع١ ع٢) متجه معاملات كميات العمل التى تدخل بشكل مباشر فى انتاج وحدة سلعية من كل منتج .

$$أ = \begin{pmatrix} أ_{١١} & أ_{١٢} \\ أ_{٢١} & أ_{٢٢} \end{pmatrix}$$ مصفوفة المعاملات الفنية ، ونفترض أن كل المعاملات غير سالبة .

بناء على هذه المعطيات يمكن للمخطط ايجاد الكميات الكلية لساعات العمل اللازمة لانتاج وحدة سلعية من كل من القمح والحديد وذلك بحل نظام المعادلات التالى :

---

(١) انظر فى هذا الصدد المحاولة النظرية الهامة التى قام بها الاقتصادى الايطالى Piero Sraffa وأحد اعلام المدرسة الحديثة للتحليل الاقتصادى فى كيمبريدج لنقد نموذج التحليل الاقتصادى النيوكلاسيكى فى مؤلفه الهام :
The Production of Commodities by Mean of Commodities, (Cambridge University Press, 1960).

$$\begin{pmatrix} ل_1 \\ ل_2 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} ع_1 \\ ع_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} أ_{11} & أ_{12} \\ أ_{21} & أ_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} ل_1 \\ ل_2 \end{pmatrix}$$

ويمكن كتابة هذه المعادلات فى صيغة مصفوفية مختزلة كالتالى :

$$ل = ع + أ\,ل \qquad (١)$$

ويلاحظ هنا أن المصفوفة أ ما هى الا مبدولة مصفوفة المعاملات الفنية أ ، وبقلب المصفوفة المربعة (١ — أ) يمكن الحصول على حل للمعادلة المصفوفية رقم (١) كالتالى :

$$ل = (١ - أ)^{-1} ع \qquad (٢)$$

وبالحصول على هذه النتيجة يسهل على المخطط حساب كمية ساعات العمل اللازمة لانتاج الكميات الاجمالية النهائية من القمح والحديد ، وربط ذلك بنظام مبسط للمحاسبة القومية (على أساس عين) كما هو موضح بالمتطابقات التالية :

ل* ≡ ل‘ق ≡ الناتج القومى (مقاسا بساعات عمل) (٣)

ل* ≡ لف + لس ≡ الفائض الاقتصادى + مخصص الاستهلاك (٤)

لس ≡ ل‘س ≡ مخصص الاستهلاك (مقاسا بساعات العمل) (٥)

لف ≡ ل (ن — س) ≡ الفائض الاقتصادى (مقاسا بساعات العمل) (٦)

لف ≡ جل‘ ف + (١ — ج) ل ف

الفائض الاقتصادى — مخصص التراكم + مخصص اهلاك الدين الخارجى + مخصص الدفاع الوطنى (٧)

حيث ج تمثل النسبة المئوية من الفائض المخصص للتراكم واهلاك الدين الخارجى وفقا لاعتبارات السياسة الاقتصادية السائدة .

$$\frac{لف}{لس} \equiv \frac{\text{الفائض الاقتصادى (مقاسا بساعات العمل)}}{\text{مخصص الاستهلاك (مقاسا بساعات العمل)}}$$

= نسبة الفائض الى الاستهلاك فى الاقتصاد القومى (٨)

واذا افترضنا أن ساعات العمل المتاحة للمجتمع خلال عام تخطيطى محدد هى ١٠ ملايين ساعة عمل ، محسوبة على أساس حجم وتركيب القوة

العاملة المتاحة خلال تلك الفترة ومتوسط ساعات العمل العادى والاضافى التى يمكن اشتغالها وكذلك بعد الأخذ فى الاعتبار امكانية ارتفاع نسبة المشاركة للعمل النسائى والعمل التطوعى للطلاب وغيرهم ، واعتبار ان ذلك يشكل القيد الأساس على الامكانية الانتاجية للمجتمع . واستنادا الى الافتراضات والعلاقات لفنية والاقتصادية الموضحة أعلاه يمكن تصوير الموقف بالنسبة لتخصيص الموارد فى ظروف التعبئة والحرب بالشكل (٤) كما يلى :

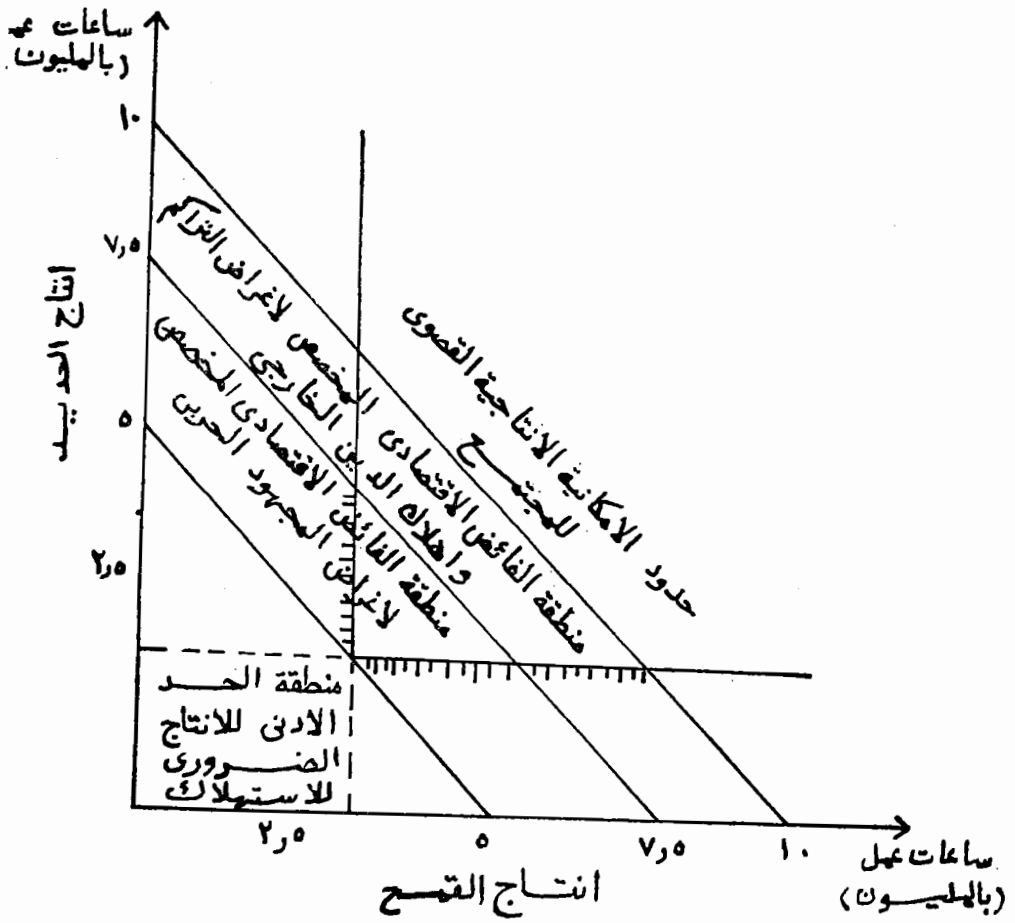

(شكل ٤)

ويتضح من الشكل (٧) عملية تخصيص الموارد (١٠ ملايين ساعة عمل) بين ثلاثة استخدامات رئيسية :

١ ــ الحد الادنى من الانتاج الضرورى لتغطية احتياجات الاستهلاك بناء على تقديرات المخططين والمعاملات الفنية المختلفة (٥ ملايين ساعة عمل) .

٢ ــ مخصص الدفاع الوطنى والمجهود الحربى (٥ر٢ مليون ساعة عمل).

٣ ــ مخصص التراكم وأهلاك الدين الخارجى (٥ر٢) مليون ساعة عمل).

ومن خلال هذا العرض المبسط يمكن للمخطط ان يستدل على نسبة الفائض الاقتصادى (مقاسا بـــ ٥ ملايين ساعة عمل) الى احتياجات الانتاج الضرورى اللازم للاستهلاك (الذى يستلزم ٥ ملايين ساعة عمل) والتى تبلغ ١٠٠٪ وفقا لبيانات مثالنا الافتراضى ، تخصص مناصفة بين اغراض المجهود الحربى من ناحية واغراض التراكم من اهلاك الدين الخارجى من جهة اخرى .

ولا يخفى على القارىء ان عملية اعادة تخصيص الموارد فى ظروف التعبئة والحرب ترتبط الى حد كبير بالمجهودات التخطيطية المتعلقة بتحديد عناصر « النواة » ودراسة امكانية ضغط الانشطة الاقتصادية غير الضرورية التى تم تناولها بالبحث فى القسم الاول من هذه الدراسة . كذلك ترتبط عملية اعادة تخصيص الموارد فى ظروف التعبئة والحرب برفع المقدرة الدفاعية للاقتصاد الوطنى ، اذ أن ذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بالتركيب القطاعى لهيكل الانتاج . وتجدر بنا الاشارة فى هذا المجال الى زيادة المقدرة الدفاعية للاقتصاد المصرى تتوقف على الوفاء بقدرتها من احتياجات البلاد من السلع الاستراتيجية : البترول ــ الكهرباء ــ الأسمدة ــ الأسمنت ــ مواد البناء ــ الحديد والصلب ــ

---

(٧) تم تركيب هذا الشكل الهندسى على أساس أن عدد ساعات العمل المتاحة « ١٠ ملايين ساعة » تمثل القيد الرئيسى على الامكانية الانتاجية للمجتمع وربطها بالعلاقات والمعاملات الفنية السابقة كالاتى :

$ل_1 س_1 + ل_2 س_2 = 10$ ملايين ساعة عمل .

$\therefore س_1 = \frac{10}{ل_1} - \frac{ل_2}{ل_1} س_2$ (معادلة خط الامكانية الانتاجية للمجتمع)

وكذلك $ل_1 ص_1 + ل_2 ص_2 = 5$ ملايين ساعة عمل

$\therefore ص_1 = \frac{5}{ل_1} - \frac{ل_2}{ل_1} ص_2$ (معادلة خط الاستهلاك القومى) للنمط الشديد

افترضنا ان $ل_1 = ل_2 = 1$

وهكذا يكون ميل خط الامكانية الانتاجية للمجتمع = ميل خط الاستهلاك القومى

$= \frac{ل_2}{ل_1} = - 1$

بعض أنواع قطع لغيار(١) . وبنفس المنطق يمكن القول ان الاسراع باستكمال مجمع الحديد والصلب ومجمع الالمنيوم وغيرهما من المشروعات الاساسية قد يصبح عاملا فعالا فى زيادة المقدرة الدفاعية للاقتصاد المصرى .

كذلك يجب دراسة التغييرات اللازمة فى هيكل الانتاج الحالى لتحسين مقدرة الاقتصاد المصرى على الوفاء باحتياجات السكان من **المواد الغذائية الرئيسية** . فبينما قد يستند التوزيع الامثل للمساحة المحصولية فى ظروف التنمية العادية الى معيار تعظيم صافى حصيلة الصادرات الزراعية من النقد الاجنبى ، فان التخطيط من اجل اقتصاديات التعبئة والحرب يقتضى اعطاء الاولوية للحاصلات الزراعية الغذائية (مجموعة الغلال ومجموعة الحاصلات البقلية) عند تخطيط التركيب المحصولى فى قطاع الزراعة بما يسمح بتحقيق قدر اكبر من الاكتفاء الذاتى . وتوليد فائض سلعى اكبر من الحاصلات الغذائية احتياطا لاحتمالات الحصار الاقتصادى(٢) . وهذا يستلزم بلا شك وضع تنظيم جديد **للدورة الزراعية** اكثر ملاءمة لظروف التعبئة والحرب وذلك بناء على اقامة حوار واسع مع جماهير الفلاحين لربط تخطيط لدورة الزراعية بالاحتياجات التموينية لكل منطقة (حيث يختلف المحصول الغذائى الرئيسى من منطقة لأخرى) وكذلك بسياسات التخزين الاستراتيجى على أساس اقليمى حيث يمكن تحويل الاقاليم المختلفة الى « مناطق دفاعية » تتمتع بقدر كبير من اللامركزية فى الدفاع والتعبئة والاكتفاء الذاتى ، لمقابلة الاحتمالات المختلفة لتطور الحرب واساليب القتال والمقاومة .

بقى لنا مناقشة عملية تخطيط العمالة وربطها بعملية تخصيص الموارد حيث يقتضى التخطيط من اجل اقتصاديات التعبئة والحرب سحب قدر كبير من الايدى العاملة المتاحة للانتاج المدنى الى القطاعات المرتبطة بالمجهود الحربى (بما فى ذلك التوسع فى حجم القوات المسلحة) . وهذا الوضع لا يشكل اختناقا رئيسيا فى ظروف الاقتصاد المحرى الراهن حيث يوجد قدر كبير من العمالة الفائضة فى بعض وحدات القطاع العام والمصالح الحكومية وكذلك يتواجد احتياطى هائل من الأيدى العاملة التى تم تخصيصها لقطاعات المجهود الحربى(٣) . ولكن المسألة الجديرة بالاهتمام عند تخطيط العمالة وتوزيعها على القطاعات المختلفة فى ظروف لتعبئة والحرب هى تخصيص **قوة احتياط عام من الايدى العاملة** قابلة للتحرك السريع للقيام باعمال الانشاءات والتركيبات وتجديد شبكات المواصلات (فتح طرق جديدة ، اعادة انشاء الجسور والمنشئات) التى يلحق بها الدمار **اثناء محاولات العدو تدمير عصب** الاقتصاد

---

(١) انظر فى هذا الصدد دراسة الدكتور عمرو محيى الدين : « النمو الاقتصادى واحتياجات الحرب فى الواقع المصرى » **مصر المعاصرة** — ابريل ١٩٦٨ .
وكذلك تعليق الدكتور ابراهيم سعد الدين فى ندوة « اقتصاد الحرب » **مصر المعاصرة** ، نفس العدد ص ٣٤ .

(٢) انظر فى هذا الرأى د. الفونس عزيز « الحرب والتنمية الاقتصادية فى ج.م.ع » — **مصر المعاصرة** — العدد ٣٣٢ — أبريل ١٩٦٨ ص ٢٢٨ .

(٣) انظر فى هذه النقطة تقرير الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله — ندوة اقتصاد الحرب — **مصر المعاصرة** — العد ٣٣٢ — ابريل ١٩٦٨ ص ٣٥٩ .

القومى . وهذه الاعمال بطبيعتها تعتمد على **العمل الكثيف** ، والقوة الاحتياطية من الايدى العاملة اللازمة لهذا الغرض تعتبر شبه جاهزة فى ظروف الاقتصاد المصرى حيث تتمثل فى **عمال التراحيل** الذين يمكن تعبئتهم ضمن مخطط شامل يتضمن تحريرهم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى من الاستغلال والبؤس الانسانى وتحويلهم الى احتياطى هام لعملية التصنيع وتطوير القوى الانتاجية فى المستقبل .

ثالثا : التخطيط المالى فى ظروف التعبئة والحرب :

سنقوم فى هذا البحث بدراسة عنصرين هامين من مقومات التخطيط المالى : تخطيط الاجور والاستهلاك لتحقيق أكبر قدر من التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى لسلع الاستهلاك ، ثم ننتقل لمناقشة دور تخطيط الدخول والاثمان فى مكافحة الضغوط التضخمية التى ترافق اقتصاديات الحرب ...

١ ــ تخطيط الاجور والاستهلاك :

اذا افترضنا ان الاقتصاد القومى يتكون من اربعة قطاعات منتجة هى : الزراعة ــ قطاع انتاج السلع الاستهلاكية ــ قطاع انتاج السلع الاستثمارية ــ نشاطات انتاجية أخرى ، وباستخدام جداول المستخدم ــ المنتج(١) يمكن استخلاص مصفوفة المعاملات الفنية للقطاعات الأربعة كما يلى :

$$\begin{pmatrix} ١ - أ_{١١} & - أ_{١٢} & - أ_{١٣} & - أ_{١٤} \\ - أ_{٢١} & ١ - أ_{٢٢} & - أ_{٢٣} & - أ_{٢٤} \\ - أ_{٣١} & - أ_{٣٢} & ١ - أ_{٣٣} & - أ_{٣٤} \\ - أ_{٤١} & - أ_{٤٢} & - أ_{٤٣} & ١ - أ_{٤٤} \end{pmatrix} = (١ - ا)$$

واذا اعتبرنا بشكل عام ان العمل هو العنصر الانتاجى الوحيد كما سبق شرحه فى القسم السابق من هذه الدراسة ، فانه يمكن لنا تحديد معاملين جديدين : معامل الاجور ومعامل الفائض الاقتصادى المتعلقين بانتاج وحدة سلعية فى كل قطاع على حدة كالاتى :

معاملات الأجور(١٢) : $ا_{ج ر} = \frac{ج_ر}{ك_ر}$ (ر = ٢٢١ ، ٤٢٠٠٠٠)

---

(١) لمزيد من التفصيل يمكن للقارىء الرجوع الى :
— «Problems of Input-Output Tables and Analysis» ; **Studies in Methods**, Series F, No. 14, United Nations, New York, 1966.
— **Incomes in Post-War Europe**, (U.N., Geneva, 1967), Ch. 8.

(٢) يمكن تعريف هذا المعامل على أنه معامل « المدفوعات الاجرية » بحيث يشتمل على كل المدفوعات الملحقة المكملة للاجور والمزايا العينية والنقدية ... الخ .

معاملات الفائض : $أ_{ف\,ر} = \frac{ف_ر}{ك_ر}$ (ر = ٢٢١ ، ٤٢٠٠٠)

(هنا ج = مجمل المدفوعات الاجرية ، ف = مجمل الفائض الاقتصادى ، ك = اجمالى الكميات المنتجة) . وبذا يمكن لنا الحصول على مصفوفة مكملة، عناصرها مكونة من معاملات الاجور والفائض الاقتصادى

$$ب = \begin{pmatrix} أ_{ج١} & أ_{ج٢} & أ_{ج٣} & أ_{ج٤} \\ أ_{ن١} & أ_{ن٢} & أ_{ن٣} & أ_{ن٤} \end{pmatrix}$$

وبضرب المصفوفة ب فى مقلوب المصفوفة (١ — أ) ، يمكن تحديد المعاملات الشاملة (المباشرة وغير المباشرة) للاجور ع ج والفائض الاقتصادى (ل ف ر)

$$ب\,(١ - أ)^{-١} = \begin{pmatrix} ع_{ج١} & ع_{ج٢} & ع_{ج٣} & ع_{ج٤} \\ ل_{ف١} & ل_{ف٢} & ل_{ف٣} & ل_{ف٤} \end{pmatrix}$$

خاضعة للشرط التعريفى : $ع_{جر} + ل_{فر} = ٢$ (ر = ١ ، ٢ ، ٤٠٠٠٠)

بمعنى ان مجموع معاملى المدفوعات الاجرية والفائض الاقتصادى يجب أن يساوى واحدا صحيحا بالنسبة لكل قطاع ، بما يسمح باستيعاب اجمالى القيمة المضافة لكل قطاع .

ولكى نحصل على معامل المدفوعات الاجرية بالنسبة لكل وحدة من وحدات الطلب النهائى فى كل قطاع ، يمكن لنا أن نضرب مقلوب مصفوفة المعاملات الفنية (١ — أ) فى مصفوفة قطرية درجتها ٤ × ٤ عناصرها مكونة من معاملات الاجور المباشرة أ ج ر ، وبذا يمكن لنا الحصول على مصفوفة مربعة جديدة (ت) كما يلى :

$$\begin{pmatrix} أ_{ج١} & 0 & 0 & 0 \\ 0 & أ_{ج٢} & 0 & 0 \\ 0 & 0 & أ_{ج٣} & 0 \\ 0 & 0 & 0 & أ_{ج٤} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} ١ - أ_{١١} & - أ_{١٢} & - أ_{١٣} & - أ_{١٤} \\ - أ_{٢١} & ١ - أ_{٢٢} & - أ_{٢٣} & - أ_{٢٤} \\ - أ_{٣١} & - أ_{٣٢} & ١ - أ_{٣٣} & - أ_{٣٤} \\ - أ_{٤٤} & - أ_{٤٢} & - أ_{٤٣} & - أ_{٤٤} \end{pmatrix}^{-١} =$$

$$\begin{pmatrix} ت١_{ج١} & ت١_{ج٢} & ت١_{ج٣} & ت١_{ج٤} \\ ت٢_{ج١} & ت٢_{ج٢} & ت٢_{ج٣} & ت٢_{ج٤} \\ ت٣_{ج١} & ت٣_{ج٢} & ت٣_{ج٣} & ت٣_{ج٤} \\ ت٤_{ج١} & ت٤_{ج٢} & ت٤_{ج٣} & ت٤_{ج٤} \end{pmatrix}$$

ومن المعروف أن مكونات الطلب النهائى اربعة : الاستهلاك العائلى (الخاص) ، الاستهلاك الجماعى ، الاستثمار ، رصيد المعاملات مع العالم الخارجى ، ولكى يمكن تحديد حجم المدفوعات الاجرية لكل وحدة من مكونات الطلب النهائى يقتضى الامر تركيب مصفوفة تعبر عن **هيكل الطلب النهائى** موزعا على القطاعات المختلفة كالتالى :

قطاعات	مكونات الطلب النهائى			
	استهلاك عائلى	استهلاك جماعى	استثمار	رصيد العالم الخارجى
زراعة	$ص_{١}$	$ص_{١}$	$ث_{١}$	$م_{١}$
صناعات استهلاكية	$س_{٢}$	$ص_{٢}$	$ث_{٢}$	$م_{٢}$
صناعات استثمارية	$س_{٣}$	$ص_{٣}$	$ث_{٣}$	$م_{٣}$
	$س_{٤}$	$ص_{٤}$	$ث_{٤}$	$م_{٤}$

$ط =$ (المصفوفة)

ويمكن تركيب عناصر هذه المصفوفة عن طريق استخلاص النسب التالية :

$$س_{ر} = \frac{\text{الاستهلاك الخاص بقطاع ر}}{\text{جملة الاستهلاك الخاص على المستوى القومى}} \quad (ر = ١ ، ٢ ، \ldots ، ٤)$$

$$ص_{ر} = \frac{\text{الاستهلاك الجماعى لانتاج القطاع ر}}{\text{جملة الاستهلاك الجماعى بالاقتصاد القومى}} \quad (ر = ١ ، ٢ ، \ldots ، ٤)$$

$$ث_{ر} = \frac{\text{حجم الاستثمار بقطـــاع ر}}{\text{حجم الاستثمار الكلى بالاقتصاد القومى}} \quad (ر = ١ ، ٢ ، \ldots ، ٤)$$

$$م_{ر} = \frac{\text{رصيد المعاملات الخارجية الخارجية لقطاع ر}}{\text{رصيد المعاملات الخارجية لمجمل الاقتصاد القومى}} \quad (ر = ١ ، ٢ ، \ldots ، ٤)$$

ومن الواضح أن مجـ $س_{ر} = ١$ ، مجـ $ص_{ر} = ١$ مجـ $ث_{ر} = ١$ ، مجـ $م_{ر} = ١$

والآن اذا تم لنا ضرب مصفوفة هيكل الطلب النهائى ط فى مصـــفوفة معاملات المدفوعات الأجرية لوحدات الطلب النهائى ت التى سبق الحصول عليها ، يمكن لنا الحصول على مصفوفة جديدة ذات اهمية تخطيطية كبيرة هى المصفوفة (د) وعناصرها تمثل حجم الأجور المدفوعة بالنسبة لكل وحـــدة من مكونات الطلب النهائى فى كل قطاع :

$$د = ت ط = \begin{pmatrix} أ_{ج_1} & & & \\ & أ_{ج_2} & & \\ & & أ_{ج_3} & \\ & & & أ_{ج_4} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} ١-أ_{١١} & -أ_{١٢} & -أ_{١٣} & -أ_{١٤} \\ -أ_{٢١} & ١-أ_{٢٢} & -أ_{٢٣} & -أ_{٢٤} \\ -أ_{٣١} & -أ_{٣٢} & ١-أ_{٣٣} & -أ_{٣٤} \\ -أ_{٤١} & -أ_{٣٢} & -أ_{٤٣} & ١-أ_{٤٤} \end{pmatrix}$$

$$\begin{pmatrix} ١د ج س & ١د ج ص & ١د ج ث & ١د ج م \\ ٢د ج س & ٢د ج ص & ٢د ج ث & ٢د ج م \\ ٣د ج س & ٣د ج ص & ٣د ج ث & ٣د ج م \\ ٤د ج س & ٤د ج ص & ٤د ح ث & ٤د ج م \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} س_1 ص_1 ث_1 م_1 \\ س_2 ص_2 ث_2 م_2 \\ س_3 ص_3 ث_3 م_3 \\ س_4 ص_4 ث_4 م_4 \end{pmatrix}$$

هنا ١ د ج س على سبيل المثال تعنى معامل المدفوعات الأجرية الخاص بالقطاع (١) والمتعلق بوحدة الطلب النهائى الخاصة بالاستهلاك العـــائلى وهكذا . . وتكمن الأهمية التخطيطية للمصفوفة (د) فى اننا لو عرفنا هيكل ومستوى الطلب النهائى فى كل القطاعات فانه يمكن للمخطط استخلاص حجم المدفوعات الأجرية لكل قطاع انتاجى على حدة ، وبالتالى يمكن تحديد جملة المدفوعات الأجرية التى تتضمنها عناصر الطلب النهائى باستخدام هـــذا النموذج . ومن الواضح أن الاستخدامات التخطيطية لهـــذا النمـــوذج هى استخدامات قصيرة الأجل ، نظرا لأنه يمكن اعتبار أن عناصر مصفوفة هيكل الطلب النهائى ط تميل للاستقرار فى حدود عام تخطيطى واحد .

وللتعرف على حجم **الفجوة التضخمية** فى عام تخطيطى معين ، يجب قياس فائض الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية بالنسبة لحجم العرض الـــكلى للسلع الاستهلاكية خلال الفترة التخطيطية موضوع الدراسة . فاذا كان مستوى العرض الكلى للسلع الاستهلاكية فى عام تخطيطى محدد (مقـــوما بالأثمان الجارية) يتكون من العناصر التالية :

(حجم الانتاج المحلى من السلع الاستهلاكية + (الواردات ــ الصادرات) ± التغير فى حجم المخزون السلعى من السلع الاستهلاكية) .

كذلك اذا كان حجم الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية يتكون من العناصر التاليـــة :

(المدفوعات الأجرية + المدفوعات الايجارية والريع + المعاشات والاعانات والتحويلات الاجتماعية ــ الزيادة فى حجم الادخار الاختيارى والاجبارى للقطاع العـــائلى ــ حصيلة الضرائب المبـــاشرة + حجم الانفاق العـــام على السلع الاستهلاكية) .

وغالبـــا ما تفصح الدراسات الاحصائية عن تواجد **فجوة تضخمية** فى ظروف التعبئة والحرب نظرا للضغط على الموارد واللجوء لأساليب التمويل التضخمى .

وهنا يثور التساؤل حول أفضل الطرق لمعالجة تلك الفجوة التضخمية عن طريق امتصاص فائض القوة الشرائية المتـــاح فى أيدى المستهلكين .. وعلاج هـــذه المشكلة يكمن أساسا فى تخطيط الأثمان والدخول وهذا ما سوف نتناوله بالتحليل فى الفقرة الثانية من هذا البحث حول التخطيط المالى .

٢ ــ تخطيط الدخول والأثمان ومكافحة الضغوط التضخمية :

قد يبدو للبعض أن أفضل الحلول لاستئصال الفجوة التضخمية فى الاقتصاد القومى هو رفع أثمان السلع الاستهلاكية الضرورية (منخفضة المرونة السعرية) وذلك عن طريق زيادة أسعار الضرائب غير المباشرة على هذ هالسلع بهـــدف امتصاص فائض القوة الشرائية فى الأسواق المختلفة . **ولا شك أن هذا النوع من الحل هو أيسر السبل لتحقيق « التوازن » المنشود من الناحيـــة الحسابية ولكنه غالبا ما يحمـــل فى طياته نتائج وآثارا اجتماعية واقتصادية غير متماثلة بالنسبة للمجموعات الدخلية والفئات الاجتماعية المختلفة** . غمشـــكلة التوازن بين العرض والطلب فى أسواق السلع المختلفة لا تتعلق الا جزئيا بالأثمـــان ، ومن الخطر دائما الالتجاء لرفع الأثمان لتحقيق الأهداف التوازنية ، لأن الأثمان ــ لكافة أدوات السياسة الاقتصادية والمالية ــ هى أدأوات غـــير محايدة من حيث آثارها الاجتماعية ، اذ أن العبرة هى بالحساب الاجتماعى للآثار المترتبة على القرارات الاقتصادية والطريقة التى يتم بها تحقيق التوازنات الجـــزئية فى أسواق المجموعات السلعية المختلفة .

والمعالجة السليمة لهذه المشكلة تقتضى ــ فى رأينا ــ اعادة تخطيط الدخول (الأجور والمرتبات ، هوامش الربح ، عوائد حقوق التملك) بالشكل الذىيسمح بضمان تخطيط وتثبيت مستويات الاستهلاك الضرورى للطبقـــات الشعبية ، واستئصال مصـــادر الدخول الطفيلية وتصـــفية أنماط الاستهلاك الـــترفى فى مجتمعنا . ونجاح مثل هذا الحل يرتبط ارتباطا وثيقا بوجود تخطيط علمى وسليم لهيكل أثمـــان المجموعات الرئيسية من السلع وربطـــه اجتماعيا واقتصـــاديا بسياسة تخطيط الدخول بناء على دراسات مركزية يقوم بها الجهاز المركزى للاسعار . **وهكذا يصبح الترابط العضوى بين تخطيط الدخول والأثمان شرطا أساسيا لنجاح مجهودات التخطيط المالى** وضمان التوزيع العادل لعبئ تمويل المجهود الحربى بين الفئـــات الاجتماعية المختلفة كما يتضمنها هيكل الضرائب المبـــاشرة(١) .

وقد يعترض البعض على مثل هذه المعالجة بحجة أن سياسة تثبيت أثمـــان السلع الضرورية بشكل مركزى مخطط قد يؤدى الى انتشار الاتجار فى السوق

---

(١) يمكن تحقيق التصاعد فى نظـــام الضرائب غير المباشرة وذلك بتقسيم الســـلع الى ثلاث مجموعات رئيسية : سلع ضرورية ، ســـلع شبه كمالية ، ســـلع الترف وبذا يمكن للمخطط اعفاء المجموعة الاولى من السلع من أى ضرائب بمعنى أن تفرض الضريبة بأسعار تصاعدية على المجموعات التالية من السلع :
انظر د. على لطفى ــ **الاهرام الاقتصادى** ، العدد ٣٠١ فى ١ ــ ١٩٦٨/٣ .

السوداء فى بعض السلع ، نتيجة وجود فائض طلب على هذه السلع مصـــدره الفئات ذات الدخل غير المحدود . ولمواجهة مثل هذه الاحتمالات الواقعية فقد يرى المخطط العمل بنظـــام البطـــاقات (المقررات التموينية) قـــد يكون أكثر الاجراءات الاقتصادية فعالية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب على السلع التموينية الأساسية عنـــد مستوى الأثمان المخططة . وقد يمتد هـــذا الحـــل ليشمل المجموعات الرئيسية للسلع التموينية : المواد الدهنيـــة ، الغـــلال ، البقول ، السكر . . والتى تشكل الجانب الأكبر من اجمالى استهلاك القطـــاع العائلى . كذلك قد يضطر المخطط الى اعادة النظر فى أنماط الاستهلاك السائدة لبعض السلع ذات الاستهلاك الشعبى الواسع مثل الشاى ، السكر ، زيت الطعام . . وذلك بغرض ترشيد مستويات الاستهلاك لشرائها بما يسمح بتحقيق حجم الواردات من هذه السلع وبذا يخف العبء على ميزان المدفوعات فى ظروف التعبئة والحرب .

وعند العمل بنظام البطاقات أو points ، فانه يجب ألا يغيب عن المخطط حقيقة هامة ألا وهى أن مشكلة التفضيلات الذاتية للمستهلكين تظـــل قائمـــة وتفرض وجودها على حركة المعـــاملات الجارية . فغالبا ما يتم اعادة توزيع المقررات التموينية الثابتة من السلع المختلفة بـــين الوحدات الاستهلاكية على أساس اعتبارات أخرى مشتقة من التفضيلات الذاتية للمستهلكين . وخـــلال حركة اعادة التعامل فى المقررات التموينية ، يستقر العـــرف فى المبادلات على سلعة معينة لتلعب دور النقود كوحدة أساسية للحساب (Numéraire) وكوسيط فى عمليات التبادل دون أن يكون لها أى دور وظيفى مستقبلا لاختزان القيمة . وقد تكون مثل هذه السلعة « السكر أو السجاير أو البيض » أو أيـــة سلعة أخرى يستقر عليها العرف والتبادل من خـــلال ممارسة اجتماعية واسعة فى ظروف الحرب وتقييد الاستهلاك . والمنطق الاقتصـــادى وراء هذا النوع من الممارسة يكمن فى التباين بـــين **معدلات الاحلال** من السلع المختلفة فى الميزانية الاستهلاكية للوحدات الانفاقية المختلفة من ناحية وبين هيكل الأثمان النسبية التى يتضمنها **نظـــام النقط** . وبعبارة أخرى اذا اختلف الثمن النسبى للسلعتين ـــ كما يتضمن نظـــام التوزيع بالنقط ـــ عن معدل الاحلال الحدى بـــين نفس السلعتين فى النمط الاستهلاكى لوحدة استهلاكية معينة ، فان تلك الوحـــدة الاستهلاكية ستعمل على الحصول على السلعة التى تفضلها أكثر بأية وسيلة حتى ولو اقتضى ذلك الى دفـــع ثمن نسبى أعلى من الثمن النسبى الـــذى يتضمنه « نظـــام النقط »(١) . وهـــذا بدوره يؤثر على التوازنات الجـــزئية « المخططة »وفقا لنظام التوزيع بالنقط . ان الاعتراف بهذا الواقع يستلزم من المخطط أن يكون على درجة كبيرة من اليقظة لاكتشاف عناصر الاختلال فى التداول السلعى على أساس نظام « النقط » واعادة تصميم العمل بنظام النقط بشكل

---

(١) لمزيد من التحليل الاقتصادى حول العلاقة بين نظام التوزيع بالنقط ونظرية اختيار توازن المستهلك يمكن للقارىء الرجوع للدراسة التالية التى كتبت فى ظروف بريطانيا اثناء الحـــرب العالمية الثـــانية :

G.D.N. Worswick, «Points, Prices and Consumers' Choice», **Bulletin of Oxford Institute of Statistics**, Vol. 6, Feb. 1944, pp. 33 - 38.

دورى بما يسمح الأخذ فى الاعتبار من تفصيلات المستهلكين الذاتية ، وذلك لتصفية الأساس الموضوعى لانتشار السوق السوداء فى بعض السلع التموينية وما لذلك من آثار ضارة على الدخول الحقيقية للفئات الشعبية الواسعة .

رابعا ــ اجراءات تنظيمية عامة :

نتناول فى هذا الجزء من دراستنا مناقشة مختصرة لبعض الاجراءات التنظيمية الهامة التى لا بد لها وأن تواكب عملية ومجهودات التخطيط من أجل التعبئة والحرب .

(أ) سياسة المخزون من السلع الاستراتيجية التموينية :

يجب الاهتمام الخاص بسياسة تخزين السلع الاستراتيجية والتموينية فى ظروف التعبئة والحرب حتى يمكن مواجهة احتمالات الحصار الاقتصادى وانقطاع الواردات . ولابد لسياسة التخزين الاستراتيجى أن تركز على ثلاث مجموعات سلعية حيوية للاقتصاد القومى :

١ ــ سلع غذائية وتموينية .

٢ ــ سلع وسيطة (تشمل مستلزمات الانتاج كالوقود ــ قطع الغيار ــ حديد التسليح ــ أسمنت ــ أسمدة ــ زروع علفية .. الخ) .

٣ ــ سلع استثمارية (ماكينات ــ موتورات ــ محولات ــ معدات ... الخ) .

ولتحسين كفاءة تخطيط المخزون من هذه السلع الاستراتيجية يجب تطوير أسلوب أعداد **الموازنات السلعية** بما يسمح بتخطيط تكوين المخزون من السلع الاستراتيجية كجزء من خطة طويلة الأجل تمتد لعديد من السنوات . ويرتبط بذلك تصميم نظام للمتابعة الدورية (الشهرية) عن حركة المخزون من السلع الاستراتيجية على مستوى كافة الأقاليم والمحافظات ، حيث يجب ربط سياسات التخزين للسلع الاستراتيجية بسياسة الدفاع الاقليمى . اذ يبدو للكاتب أن **لا مركزية التخزين** للسلع الاستراتيجية والتموينية يصبح ضرورة دفاعية فى ظروف القتال الطويل ، دون أن يخل ذلك بمركزية عملية التخطيط والمتابعة .

ومن المعروف للجميع ان اعداد الموازنات السلعية على المستوى المركزى يشكل فقط اطارا منطقيا للموازنة فى حدود فترة زمنية محددة ، دون أن يكفى ذلك فى حد ذاته لضمان سيولة وتدفق السلع الاستراتيجية وتوافرها للوحدات الانتاجية أو الاستهلاكية فى الوقت والمكان المناسبين على مدار الفترة التخطيطية . وقد ينتج عن ذلك ظهور **نقاط اختناق** بالاقتصاد القومى نتيجة سوء نظام التوزيع وعدم الترابط الزمنى بين الاجراءات المختلفة المتعلقة بحركة

الموارد والاستخدامات . ولا شك أن سيطرة القطاع العام على تجارة الجملة تجعل مهمة التحكم المركزى فى عملية توزيع وتدفـق السلع الاستراتيجية أكثر يسرا وسهولة من الوضع السابق على التأميم(١) ، الا أن هذه النتيجة قد لا تتحقق بشكل تلقائى فى غياب التعبئة السياسية والوعى الشعبى اللازمين .

(ب) احلال البدائل المحلية محل مستلزمات الانتاج والخامات المستوردة :

فى ظروف التعبئة والحرب .. وتهـديد شبح الحصار الاقتصادى يجب أن ينشط دور مراكز ومعامل البحوث الزراعيـة والكيميائية والصـناعية على المسـتوى القومى والقطـاعى لاستخلاص واستنباط بدائـل محلية لبعض مستلزمات الانتـاج والخامات المستوردة ، والتى قد تـكون فى بعض الأحوال « بدائل دنيا » (Inferior Substitutes) لا تتمتع بنفس مواصفات الجودة التى تحققها الخامات والمستلزمات المستوردة . ويتوقف على هـذا النشـاط الابداعى للباحثين تخفيف العبء على ميزان المدفوعات وتحقيق قـدر أكبر من الاكتفاء الذاتى فى ظـروف التعبئة والحرب . ومن الأمثلة الطريفة أنه خـلال الحرب العـالمية الثانية قد تم احلال « قضبان من الفضـة » محل « قضبان النحاس » الشحيحة من أجل تشغيل مولدات الكهرباء الأمريكية(٢) .

(ج) توفر عنصر المرونة فى النشاط التخطيطى :

نظرا لأن المخطط يواجه ظروفا متقلبة واحتمالية .. فلابد للعملية والنشاط التخطيطى من أن يتسما بالمرونة والواقعية حتى يسهل التكيف مع الظـروف الاحتمالية المتغيرة . ورفع كفاءة النشاط التخطيطى فى ظروف التعبئة والحرب

---

(١) كانت سوق تجارة الجملة تتسم فى مستلزمات الانتاج بطابع احتكارى واضح قبل التأميم كما يتضح من البيان التـالى :

مجموعات السـلع	عدد التجار أو الموزعين
قطع غيار سيارات وجرارات	٤
كابلات	٥
منتجات صـاج	٢٠٠
مواسير محلية	١١
حـديد تجـارى	٥٤
عدد يدوية ومسامير واسـلاك	٢٦
كيمـاويات	١٨
مواسير بلاسـتيك	٣٥
غازات صـناعية	٢
مصنوعات زجاجية	٣

المصـدر :
« الاهرام الإقتصادى » ــ العدد ٢٩٣ ــ ١٩٦٧/١١/١ ، ص ١٧ .

(٢) انظـر :
P. Massé, **Le Choix des Investissements**, Dunod, 2e ed., Paris, p. 483).

يصبح من المفضل اعداد مجموعة من الخطط الشاملة الاحتمالية (Contingent Plans) يتم تركيبها بناء على مجموعة من التباديل بين عدد من الاحتمالات الرئيسية التى يرى المخطط أنهـا جديرة بالمواجهة . ولتقريب هـذه الفكرة للاذهان ، يمكن اعداد مصفوفة للخطط والموازنات الطارئة ، حيث يعبر عن كل خطة طارئة برقم استراتيجى (Code Number) يعطى لكل خط **معامل احتمالى تقديرى** بناء على تقديرات عسـكرية ـ سياسية ـ واقتصادية . وفيمـا يلى نموذج مبسط لمصفوفة للخطط الطارئة تم تركيبها بناء على ٣ احتمالات رئيسية .

الاحتمالات القائمـة	كارثـة محصولية	حصـار اقتصادى خارجى	تـدمير صناعى واسـع
	١	٢	٣
١ ـ كارثة محصولية	.	خطة١٢	خطة١٣
٢ ـ حصار اقتصادى خارجى	خطة٢١	.	خطة٢٣
٣ ـ تدمير صناعى واسع	خطة٣١	خطة٣٢	.

ملحوظة : يلاحظ هنا أن عدد التوافيق للخطط الطارئة يبلغ ٣ خطط فقط لأن مصفوفة الخطط الطارئة هى ببيعتها مصفوفة **متماثلة** Symmetric حول القطر الرئيسى المكون من أصفار (أى خطط ليس لها أى مضمون احتمالى) .

كذلك يقتضى توفير قدر أكبر من المرونة للنشاط التخطيطى ودراسة امكانية « اعادة توطين الصناعات » بمـا يسمح بتوفير قـدر من الحماية للصناعات الأساسية وذات الطابع الاستراتيجى . ولقد نجحت عملية اعادة توطين الصناعات الرئيسية نجاحا كبيرا فى الاتحاد السوفيتى أثناء الحرب العالميـة الثانية . ورغم اعترافنا بمحدودية المساحة الجغرافية للقطر المصرى مقـارنة بالامكانيات القارية للاتحاد السوفيتى فان امكانية اعادة توطين بعض الصناعات الرئيسية تعتبر قضية حيوية تحتاج الى مزيد من الدراسة والتفكير فى ظروف التعبئة والحرب .

خاتمـــــة :

لقـــد اتسم هذا العرض لبعض الأفـــكار والأساليب المتعلقـــة بالتخطيط الاقتصادى من أجل التعبئة والحرب بالطابع الفنى أو « الأكاديمى » . لقد كان الهدف من ذلك هو تقديم تصور عن امكانية ارساء عملية التخطيط الاقتصادى فى ظروف التعبئة والحرب على أسس علمية وفنية سليمة . بيد أنه لم يغب عن الكاتب لحظة واحدة حقيقة هامة وهى أن أية نشاط تخطيطى لايتم **بشكل مكتبى** فى فراغ سياسى واجتماعى فالتخطيط الاقتصادى هو بالدرجة الأولى نشـــاط اجتماعى وسياسى واسع ، وان نجاح عملية التخطيط من أجل التعبئة والحرب انما يرتبط أساسا بنجاح عمليـــة التعبئة السياسية للجماهير واطـــلاق كافة المبادرات الشعبية . ان الدليـــل التاريخى على امكانية فشل أفضـــل الخطط الفنية المحكمة عندما تكون الاعتبارات الفنية وحدها هى مصدر قوتها هو فشل حسابات ومخططـــات البنتاجون العسكرية والسياسية أمام كفـــاح الشعب الفيتنـــامى ، وهى الخطط المستندة الى أوســـع الدراسات العلميـــة وأدق الحسابات الالكترونية .

ان ايجابية وفعاليـــة التخطيط من أجل التعبئة والحـــرب تتوقف فى التحليل الأخير على نجاح عملية تحرير قوى الانتاج فى مجتمعنا ، واطـــلاق المبادرات التاريخيـــة للجماهير الواسعة ، اذ أن هـــذا الجانب الاجتمـــاعى والسياسى للمشكلة يشكل العنصر الحاكم لنجاح المجهود الوطنى من أجل التحرير والنصر وردع التآمر المستمر للقـــوى الصهيونية والامبريالية على مستقبل التقـــدم فى بـــلادنا .

نخلص من ذلك الى أن ايجابية وفعالية الأساليب الفنية للتخطيط الاقتصادى تتوقف على كونها جزءا من عملية تحول متكاملة ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واسعة . ولن ينجح التخطيط الاقتصادى بمجرد كونه نشاطا تكنيكيا خالصـــا بمعزل عن التحولات الاجتماعيـــة والسياسية فى البـــلاد . عندئذ فقط يصبح التخطيط ممارسة ناجحة ذا محتوى اجتماعى وديمقراطى وليس مجرد شعار مفرغ من المضمون والفعالية .

كيمبريدج — أكتوبر ١٩٧٣